**الأستادة برحو وسيلة**

**محاضرات منهجية البحث**

**ماستر السنة الولى تخصص القانون الإداري**

**المحاضرة-1-**

**الخاتمة:**

تعتبر الخاتمة نهاية البحث العلمي لذلك يتعين أن يولي الباحث اهتماما بالغا لأنها تبرز جهود الباحث، والخاتمة آخر ما يكتب فهي عرض لأهم النتائج التي استخلصها الكاتب من بحثه وليس تلخيصا. ذلك أن الخاتمة تختلف عن الخلاصة والتي هي عبارة عن تلخيص حرفي للدراسة، والخلاصة تستعمل لأغراض أخرى غير أغراض الخاتمة، فهي مطلوبة من المجلات ومراكز جمع الرسائل الجامعية، بحيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة مصغرة عن فحوى الدراسة، والجوانب التي تعالجها الدراسة أو الرسالة الجامعية.

وعليه فإن الخاتمة الجيدة هي التي تتضمن بعض القواعد ومن بينها عدم احتوائها على تقسيمات داخلية أو عناوين جزئية، بل هي مجرد فقرات متتالية، ويمكن أن تحتوي على مواقف التي تعرض لها الباحث المؤيدة والمعارضة منها مع تحديد موقفه وتقديم البديل الذي توصل إليه، مع تلخيص الحجج التي أوردها مفصلة

صلب بحثه.

اقتراح الحلول والتعديلات التي يرى إدخالها على النصوص والمؤسسات القائمة(كتعديل قانون أو إلغائه أو تدخل المشرع لتنظيم نشاط معين...إلخ).

**خامسا: مكملات البحث العلمي**

إن البحث الجيد هو البحث الذي يحترم فيه جميع الخطوات السابقة، إلا أنه لا يمكن أن يكتمل إلا أضافنا عليه بعض المكملات، والتي تكمن وظيفتها في تسهيل وزيادة الاستفادة من البحث، على أن هذه المكملات ليست اختيارية في البحوث العلمية فبعضها ضروري، ويمكن تحديدها فيما يلي:

1**-الشكر والإهداء:**

يعتبر الشكر والإهداء من مكملات البحث العلمي وهما من اختيار الباحث، وقد يستغني عنهما، إلا أن هناك الكثير من الباحثين يحبذون إدراجهما في بحوثهم العلمية، وينبغي أن نفرق بين مضمون الشكر والإهداء:

-فمضمون الشكر: يتعلق بتقديم الباحث شكره وعرفانه للأستاذ المشرف وكذلك الأساتذة وكل من قدم له المساعدة لإتمام بحثه.

-أما مضمون الإهداء: فيهدي الباحث بعض عبارات الامتنان والمحبة لكل من يريد وعادة تشمل عائلة الباحث وأصدقاؤه.

ويفضل في الإهداء والشكر عدم الإطالة والمبالغة.

**2- قائمة المختصرات:**

قائمة المختصرات أو جدول الاختصارات ويشمل هذا الجدول عادة اختصار أسماء الدوريات أو المراجع والمجموعات، ويمكن أن يشمل اختصارات لأسماء مؤسسات أو منظمات أو هياكل بطبيعة الحال حسب الموضوع المعالج من قبل الباحث.

أما عن كيفية اختصار الأسماء، فللباحث كامل الحرية في كتابها إلا إذا وجد عرفا مستقر في كتابة أي اختصار، أو إذا ألزم المرجع نفسه بأن يختصر على وجه معين ومثال ذلك:

ج ر: الجريدة الرسمية.

ص: الصفحة.

ق إ م إ: قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ق ت ف: قانون التجاري الفرنسي.

ق م ج: قانون المدني الجزائري.

م: المادة.

**Tableaux des abréviations :**

§ : Paragraphe.

Aff : Affaire.

Al. : Alinéa.

Art : Article.

B.O.C.C.R.F : Bulletin officiel concurrence, Consommation, Répression des Fraudes.

Bull. : Bulletin.

C.A : Cour d’appel.

C.E : Communauté Européenne.

C.J.C.E : Cour de Justice des Communautés Européennes.

**3-الملاحق:**

إن مدى تواجد الملاحق وعددها ومحتواها يرجع إلى تقدير الباحث نفسه وطبيعة الموضوع المعالج من قبله، وبمفهوم المخالفة ليس من الضروري أن تحتوي جميع البحوث العلمية على ملاحق، ولهذا ما يصلح أن يكون ملحقا لابد أن يتصف بما يلي:

-أن يكون الملحق تكميليا ومساعدا للموضوع المعالج.

-عدم إمكانية إدماج مضمون الملاحق بالمتن.

-أن يكون مضمون الملحق طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش.

-يجب عدم التعسف في الاكثار من ملاحق قليلة الأهمية.

-من الناحية الفنية ترقم الملاحق وتعطى أسماء مثال ذلك: (الملحق الأول: نص الاتفاقية الدولية لمقاومة تلوث البحار بالنفط).

والملاحق نوعان:

-الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه وهي متنوعة جدا، والتي يمكن أن تكون جداول أو قوائم، أو إحصائيات أو تحليلا لها أو ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن.

-الوثائق المنقولة وتعني إعادة كتابة الوثائق كنصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو ترجمتها أو إعادة كتابة الأحكام القضائية، وكذلك الإحصاءات والبيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص.

**4-قائمة المراجع:**

إن وصول الباحث إلى المراحل النهائية من بحثه، يجعله يلاحظ الفوائد التي يجنيها من ضرورة إدراج المراجع التي اعتمد عليها لإعداد بحثه حتى يتسنى للباحثين الآخرين مراجعتها إذا تطلب الأمر ذلك، إلا أن هذه المرحلة تتطلب ضوابط يجب على الباحث أخذها بعين الاعتبار، والتي تتمثل في:

-ليس من الضروري أن تحتوي قائمة المراجع النهائية على كل ما استعمله الباحث من كتب ومقالات ووثائق، ومن بين المراجع التي يستحسن اغفالها مثلا: كتب طرق البحث أو منهجية البحث، المعاجم اللغوية ذات اللغتين، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن...إلخ.

-تقسم قائمة المرجع عادة إلى قسمين، مراجع باللغة العربية وأخرى باللغات الأجنبية، وهذا التقسيم الأولي يساعد على الإلمام بأهم الدراسات المتوفرة ويتم ترتيبها وفق لما يلي:

**أولا: المراجع باللغة العربية**

1)    -الآيات القرآنية.

2)    -النصوص القانونية.

1.   الدستور.

2.   النصوص التشريعية.

·       الأوامر.

·       القوانين العضوية.

·       القوانين العادية.

3.   النصوص التنظيمية.

·        المراسيم الرئاسية.

·        المراسيم التنفيذية.

·        القرارات الوزارية.

·        الأنظمة.

3)    -الكتب والتي يتم ترتيبها إلى:

·       كتب عامة.

·       كتب خاصة.

4)    -المذكرات والأطروحات.

5)    -المجلات والمقالات.

6)    –المحاضرات.

7)    -المقابلات الشخصية.

8)    -المواقع الالكترونية.

**ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية**

-Les lois.

-Les ouvrages.

-Les thèses et mémoires.

-Autres.

-يستحسن أن يقوم الباحث بترتيب المؤلفات حسب تسلسل معينا، ولعل أهم وأكثر الطرق استخداما هو الترتيب الأبجدي ولا ضير في استخدام طرق أخرى في تنظيم قائمة ومن بين أيضا الطرق المستخدمة في تنظيم قائمة المراجع التسلسل الزمني (سنة النشر من الأقدم إلى الأحدث)، أما بالنسبة للنصوص القانونية فترتب ترتيبا زمنيا(من الأقدم إلى الأحدث).

-لا تختلف طريقة توثيق المراجع عن طريقة توثيق الهامش، إلا أن التهميش يكتب في الأخير الصفحات التي استخدمها الباحث في حين توثيق المراجع لا يحتاج إلى كتابة الصفحات، ومن أمثلة عن طرق توثيق المراجع:

بالنسبة للقوانين:

1.    الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد43، الصادر بتاريخ 20 يوليو2003.

بالنسبة للكتب:

1.  عمار بوضياف، النظرية العامة للحق وتطبيقاتها في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

بالنسبة للأطروحات:

1.           أحمد بورزق، الشروط التعسفية في عقد المعاوضة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

بالنسبة للمقالات العلمية:

1.         إبراهيم المأموني، جمعيات حماية المستهلك، مجلة حماية المستهلك(دراسات وأبحاث في ضوء مستجدات القانون رقم 08-31 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك)،  الطبعة الأولى، العدد 4،  منشورات مجلة القضاء المدني، الرباط، المملكة المغربية، 2014.

-تلغى الألقاب والدرجات العلمية (الدكتور، الأستاذ، المحامي...) في توثيق قائمة المراجع.

-عند كتابة المرجع باللغة الأجنبية، يجب أن يكتب الحرف الأول الحجم الكبير عند إدراج اسم الكاتب وعنوان كتابه، ومكان النشر ودار النشر، ومثال ذلك:

Allag-Zennaki Dalila, Contrats (négociation, construction, rédaction), éditions Dar el Adib, 2016.

**5-الفهرس:**

الفهرس أو قائمة المحتويات هي الخارطة الجغرافية للبحث القانوني، إذ أن القارئ أو المقوم يتعرف على مضمون الرسالة أو الكتابة من هذا الفهرس، ولكي يفي هذا العنصر الغرض المخصص له يجب تنظيم الفهرس أو قائمة المحتويات بصورة مطابقة للواقع، سواء من حيث العناوين الرئيسية أو الفرعية، أو من حيث تطابق أرقام الصفحات مع المحتوى.

 كما يجب أن يتقيد كتابة الفهرس بشكلية معينة، بحيث تدرج الأبواب والفصول بصورة تكشف محتويات كل باب إدراجا مستقلا، مثال ذلك:

الباب الأول:....................................

   الفصل الأول:.................................

    المبحث الأول:...............................

    المطلب الأول:...............................

**6-الملخص:**

يأتي الملخص في أخر البحث، ويشترط فيه ألا يتجاوز صفحة واحدة، يعدها الباحث للتعريف عن بحثه بصفة وجيزة على أن يتم ترجمة هذا الملخص باللغات الأجنبية (عادة تقتصر على الفرنسية والانجليزية)، كما لا يتضمن الملخص أي مراجع أو أشكال أو جداول، وفي الأخير يتم تدعيم هذا الملخص بكلمات مفتاحية تتعلق بصلب الموضوع.

**المحاضرة-2-**

**المرحلة السادسة: مرحلة الطبع والمناقشة**

إن إخراج البحث طباعيا بشكل لائق يساهم كثيرا في الاستفادة منه، ويسهل على الباحث وعلى القراء تناول مادته بيسر واستيعاب أكثر، لذلك بعد الانتهاء الباحث من كتابة البحث، تأتي مسألة مراجعة البحث من أجل ترتيبه وإعادة تصنيفه للعناصر الرئيسية التي اشتمل عليها الموضوع، وهي عملية جد مهمة، لهذا يجب على الباحث أن يحرص على اتباع الترتيبات التالية لوضع بحثه في شكله النهائي.

**أولا: مرحلة الطبع**

إن إخراج بحث علمي-شكلا ومضمونا-يتطلب من الباحث كفاءة علمية وجهدا تنظيميا، وتفكيرا موضوعيا، ودقة لغوية، في مختلف مراحل عمله البحثي، ولهذا يجب على الباحث أن يتفادى العديد من الأخطاء والهفوات التي قد تنقص من قيمته، لذلك ينصح الباحث بعدم طباعة بحثه في شكله النهائي إلا بعد اخضاعه لشروط علمية ومنهجية معينة، ونتحدث هنا عن الجانب لشكلي وكدا المنهجي، ويتم ذلك باتباع الخطوات والمعايير التالية:

1-التقيد بالمواصفات البحث العلمي الجيد:

هنالك العديد من المقاييس للتعرف على البحث الجيد، إثارة فضول القارئ من أول سطر إلى كلمة فيه، وفيما يلي سنحاول حصر أهم هذه العناصر:

-الاعتماد على النفس في الكتابة: ويقصد بها عدم الافراط في النقل الحرفي لما لهومن نتائج سلبية على البحث والباحث(ضعف في ربط الجمل، انعدام تسلسل الأفكار...).

-التزام الباحث بالأمانة العلمية: ويقصد بها وجوب إشارة الباحث إلى المراجع التي استفاد منها في بحثه.

-التزام بالموضوعية أثناء المناقشة وتحليل الأفكار: ويقصد بها عدم التحيز لفكرة معينة أو رأي معين دون باقي الآراء والأفكار، فالباحث الجيد هو من الذي يأخذ جميع الحقائق ثم يصدر حكمه المنطقي والنهائي على الموضوع المعالج.

-ضرورة استعمال المصادر الحديثة وعدم الاكتفاء بالمصادر القديمة حتى يكون الباحث قد واكب التقدم العلمي، وبذلك تصبح أفكاره متماشية مع تطورات الحاصلة هذا من جهة، ومن جهة يجب على الباحث التنويع في المصادر والإكثار منها دون المغالاة لإثراء بحثه.

-ضرورة احترام التوازن الهيكلي للخطة، ويقصد بها التوازن بين الأبواب والفصول والعناوين الفرعية، أي يجب أن يحظى كل جزء من البحث بعناية واهتمام، بحيث لا يطغى أي جزء على بقية الأجزاء، وتمتد ظلال التوازن لتشمل الصفحات، بحيث يتعين على الباحث احترام التوازن في عدد الصفحات الأبواب والفصول والعناوين الفرعية، فليس من الصحيح أن يكون عدد صفحات الفصل الأول مثلا 50 صفحة، بينما يتضمن الفصل الثاني 150 صفحة.

-وأخيرا، وجوب تطابق عنوان البحث مع المحتوى.

2-تلافي الأخطاء التي تنقص من قيمة البحث:

إن البحث الجيد، هو البحث الذي يكون خاليا من الأخطاء والهفوات التي تنقص من قيمة البحث، لهذا يستحسن على الباحث أن يقوم بمراجعة بحثه قبل تسليمه للطباعة النهائية حتى يتسنى له ادخال التعديلات والملاحظات المقدمة من قبل المشرف عليه وكدا الأخطاء التي اكتشفها بعد القراءة المتأنية، وفيما يلي موجز عن الأخطاء الواجب تلافيها في النسخة النهائية للبحث:

-يجب على الباحث قبل تقديم بحثه في صيغته النهائية عرض بحثه على متخصصين بقواعد اللغة العربية وذلك لتلافي الأخطاء الإملائية والنحوية التي يكون الباحث قد ارتكبها سهوا أثناء كتابة بحثه.

-يجب على الباحث التأكد من الاستخدام الصحيح لعلامات التأشير، ذلك لأن لهذه العلامات وظيفة علمية متمثلة في ارشاد القارئ لعناصر الكلام المكتوب، فهي تفصح الجملة عن فحواها وغرضها بصورة كاملة وناجعة، ومن أهم العلامات:

النقطة(.): توضع النقطة في نهاية الجملة أو في نهاية الفقرة.

الفاصلة(،): توضع الفاصلة للربط بين الجمل المترابطة والمتداخلة التي تكون كلها فكرة واحدة، كما تأتي بين أنواع الشي وأقسامه، كما تأتي الفاصلة بعد لفظة المنادى.

الفاصلة المنقوطة(؛): توضع بين جملتين إحداهما سبب الأخرى.

النقطتان(:): توضع بعد الأقوال المأثورة، أو بعد الاستشهاد بأمثلة.

علامة الاستفهام(؟): تأتي في نهاية الجمل الاستفهامية.

علامة التعجب(!): تأتي بعد أساليب التأثر والانفعال.

القوسان(()):يوضعان بين طرفي الكلام المفسر لما قبله.

علامة التنصيص(" "):يوضع بينهما الكلام المنقول لتحاشي اختلاطه بغيره.

الشرطتان(-   -):توضعان في طرفي الجملة الاعتراضية.

علامة الحذف(...): تستخدم مكان الجزء المحذوف من الكلام.

-يجب على الباحث التأكد من سلامة تركيب الجمل، وعدم وجود ثغرات فيها، وكدا حذف الجمل الاستطرادية، والتخلص من الحشو الذي يجعل قراءة البحث مملة.

-يجب على الباحث عدم تجزئة الكلمات، وكتابة نصفها في سطر، والنصف المتبقي في السطر الآخر وتعتبر هذه من الأخطاء الشكلية الفادحة التي تشين بالبحث العلمي.

-يجب على الباحث الاحترام عند بداية كل فقرة جديدة في البحث، ترك مسافة تعادل خمسة أحرف ثم يبدأ في الكتابة، مما يجعلها تظهر الأفكار في شكل متميز، كما يجب وضع مسافة قبل وبعد كل عنوان، بحيث تظهر جميع العناوين بارزة ومعبرة عن الجزء الذي ينوي الباحث معالجته في دراسته.

-يجب على الباحث أن يتفادى الخلط بين المصطلحات والمفاهيم القانونية، كما عليه عدم اشباع البحث بكتابة إنشائية غير علمية.

-ضرورة التزام الباحث بالكتابة البحث بأسلوب قانوني بعيدا عن الأسلوب الأدبي أو السياسي أو صحفي.

3-تلافي الأخطاء الطباعية:

 عندما يرغب الباحث بطبع بحثه يتعين عليه مراقبة الطبع بحيث يكون جيدا، كما يتعين عليه أيضا مراقبة إذا قام الطابع بحسن تبويب العناوين وبدء السطر الأول من كل فقرة إذ أن تصنيف الصفحة أو ترتيبها ترتيبا فنيا، يجعل الحقائق والآراء والمعلومات بارزة في إطارها الطبيعي.

بعد الانتهاء من إعداد الباحث لبحثه وعرضه على الأستاذ المشرف الذي قد يقدم له جملة من الملاحظات التي من شأنها تعديل البحث القانوني تعديلا جوهريا أو ثانويا، وعند إكمال الباحث التزاماته العلمية والبحثية يأذن الأستاذ المشرف بالمناقشة، ثم يؤلف القسم العلمي لجنة للمناقشة وتحدد الأخيرة موعد المناقشة.

**ثانيا: مرحلة المناقشة**

عند تحديد موعد المناقشة، يستوجب على الباحث الاستعداد التام للدفاع عن إنجازه العلمي، وهو دفاع يشتمل على عرض أبرز العناصر والأسس التي قامت عليها رسالته العلمية، لهذا يجب عليه أن يقرأ رسالته قراءة متعمقة، وذلك للاستعداد للرد الشفهي عن أي تساؤل يثار أثناء المناقشة، وفي سبيل انجاح المناقشة يقوم الباحث ببعض الأمور الأساسية وهي كالآتي:

-كتابة ملخص يشتمل على أهم الأسس التي قام عليها البحث، وكدا الاستنتاجات التي استخلصها من البحث القانوني، والاقتراحات التي يرى ضرورة العمل بها.

-يجب على الباحث التدرب على الإلقاء الهادئ والرصين للملخص، على أن يبرمج إلقاءه بألا يتجاوز ربع ساعة أو نصفها كأقصى حد.

-يجب على الباحث أن يتمتع بالهدوء والموضوعية أثناء المناقشة أعضاء اللجنة للبحث المقدم لهم، كما عليه الإجابة عن الأسئلة المقدمة إليه بالقدر المستطاع، كما ينصح تحاشي الثرثرة أو التوسع في الكلام.

-كما يجب على الباحث الالتزام بالملاحظات المقدمة من قبل اللجنة ذلك أن الهدف الرئيسي من وراء النقد موجه له من قبل أعضاء اللجنة المناقشة هو التقويم والتعليم والتوضيح وليس التجريح أو تقليل من قيمة البحث.

وترتكز عادة المناقشة على الجوانب التالية:

البند الأول: رفع معنويات الباحث من خلال الإطراء على العمل المقدم.

البند الثاني: مناقشة منهجية وخطة البحث.

البند الثالث: مناقشة المعلومات التي وردت في البحث.

البند الرابع: الإشارة إلى قدرات الباحث في تحليل المعلومات والنقد.

البند الخامس: طرح الأسئلة حول موضوع البحث للتأكد من معلومات وقدرات الطالب.

وأخيرا، تختلي اللجنة في جلسة سرية كي تصدر قرارها بقبول الرسالة ومنح الباحث الدرجة العلمية، وتحديد الرتبة العلمية التي يستحقها البحث وتتأرجح بين (المقبول، جيد، جيد جدا، امتياز، أو مشرف، مشرف جدا...).

**المحاضرة-3-**

**التذكير بأهم المناهج العلمية**

      يقصد بالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب من خلال دراسة المصاعب والعقبات، ويعني الفكر العلمي المعاصر الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي يهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

والمنهج هو أيضا وسيلة البحث العلمي في الكشف عن المعارف والحقائق والقوانين التي يسعيان إلى إبرازها وتحقيقها، ذلك أن الحكم على أي بحث بالصحة وسلامة النتائج يتوقف على مدى صحة وسلامة المنهج المتبع من قبل الباحث.

وتختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج أيا كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، وعلى ضوء هذه المعارف، يمكن ايجاز أشهر مناهج البحث العلمي المعمول بها في الوقت الراهن:

1**-المنهج التاريخي:**

يرتكز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها، وتحديد المتغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية.

كما يعتبر المنهج التاريخي بأنه طريقة لتناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي، وفق إجراء البحث والفحص الخاص بالوثائق، ومن خلال ما سبق يمكن تحديد الأهداف المبتغاة من وراء هذا المنهج:

-التأكد من صحة أحداث الماضي.

-الكشف عن أسباب الحادثة.

-الكشف عن معنى الحادثة.

2**-المنهج الوصفي:**

يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة البحث وتحليلها وتحديد نطاق ومجال المسح وفحص جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وتفسير النتائج وأخيرا الوصول إلى الاستنتاجات واستخدامها للأغراض المحلية أو القومية.

ومن خلال هذا التعريف، يمكن القول أن المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

ومن خلال ما قيل سابقا، يهدف المنهج الوصفي إلى:

-جمع معلومات حقيقية لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.

-تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.

-إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.

-تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم.

-ايجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.

**3-المنهج التجريبي:**

هو المنهج الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية لأنه يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح باختبار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة، والوصول إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج، وتمتاز التجربة العلمية بأفكار إعادة إجرائها بواسطة أشخاص آخرين مع الوصول إلى نفس النتائج إذا توحدت الظروف.

ويمتاز المنهج التجريبي عن بقية المناهج الأخرى بأنه يجعل هدفه الأساسي الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات وبأنه يربط دراسته لهذه العلاقة السببية بالضبط الدقيق الذي لا يتوافر في مناهج البحث الأخرى.

**4-منهج دراسة الحالة:**

يقصد بها دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار، ويتميز هذا المنهج عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة.

ويختلف منهج دراسة الحالة عن المناهج السابقة بأنه يتميز بالعمق والتركيز على موضوع معين أكثر مما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة، كما يهدف هذا المنهج إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة.

**5- المنهج التحليلي:**

يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويمتاز هذا النوع من التحليل بالاعتماد على التقارير وعلى الوسائل الاعلام والسجلات الرسمية، فتستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين.

**المحاضرة-4-**

**كيفية تحليل نص قانوني**

إن عملية تحليل النص القانوني هي عمل مركب يقوم فيها الباحث بالتوفيق بين عمليتين تتجسد الأولى في عملية تحليل لأفكار النص القانوني وتفتيتها وبين عملية التركيب التي تعالج بناء وتوحيد هذه الأجزاء وإقامة الروابط بينها وكدا العلاقات والقوانين التي تحكمها في سياق المنظور المعلوماتي المحصلة حول تلك الأجزاء، بمعنى أخر هي عملية تفكيك للعناصر التي يتألف منها النص القانوني، ومن تم معرفة أجزائه ومكوناته، مما يسهل عملية مناقشته وتقويمه ونقده وإبراز الرأي الشخصي للباحث، وللقيام بهذه العملية يقتضي الأمر إتباع الخطوات التالية:

أولا: مرحلة التعرف على النص(المرحلة التحضيرية)

تستهدف هذه المرحلة البحث عن كل العناصر الشكلية والموضوعية التي يتكون منها النص القانوني، وتتم في نقطتين:

1-  التحليل الشكلي:

ويتضمن هذا الجزء التعريف بالنص القانوني، وتحديد موقعه والظروف المحيطة به، كما يتعلق أيضا بوصف للمظاهر الخارجية له، وكدا البنية اللغوية والأسلوب والمصطلحات المستخدمة، وفي سبيل تحقيق ذلك يتم اتباع الخطوات التالية:

نبدأ بتبيان هوية النص بشكل دقيق: إذا ما كان نص دستوري أو نص معاهدة أو أيا كانت طبيعته، ثم نحدد موقعه بصفة دقيقة، أي يجب يكون التحديد كالآتي:

-ذكر نص القانوني للمادة:

تنص المادة...على أنه:"............."

-موقع النص القانوني:

يقع هذا النص(المادة...) في القانون(أيا كان...) المعدل والمتمم في...وقد جاء في الكتاب...عنوانه...من الباب.. في الفصل... وعنوانه....من القسم... تحت عنوان... .

-البناء المطبعي:

تحديد إذا كان النص القانوني المراد تحليله عبارة عن (فقرة) أو (عدة فقرات)، كما يحدد الباحث إذا كانت الفقرات تفصل فيما بينها فواصل أو نقطة.

الفقرة الأولى: تبدأ من"..." وتنتهي عند"...".

الفقرة الثانية: تبدأ من"..." وتنتهي عند"...".

الفقرة...: تبدأ من "..." وتنتهي عند"...".

-البناء اللغوي والنحوي:

تحديد المصطلحات المستعملة من قبل المشرع إذا كانت (قانونية، اقتصادية...)، مع الإشارة إذا وردت أخطاء لغوية.

-البناء المنطقي:

تحديد الأسلوب المستعمل من قبل المشرع (أسلوب شرطي مثلا).

ب- التحليل الموضوعي:

تحليل مضمون النص القانوني( ويقصد بها فهم النص بعد قراءته عدة مرات، ففي القراءة الأولى يتم التعرف على النص وتكوين فكرة أولية عنه، أما في القراءة الثانية نقوم باستخراج الجمل الرئيسية وعزلها عن بعضها البعض، بوضع خط تحت المصطلحات المفتاحية، أما القراءة الثالثة فيتم فيها البحث عن الحالات الواقعية المشمولة بالقاعدة، وتبيان الحكم الذي تقرره القاعدة عند توفر شروط تطبيقها وهو بالنهاية الحل القانوني).       -طرح الإشكالية التي يتيرها النص القانوني(ذلك أن النص القانوني عادة ما يكون موجزا ومقتضبا، وقد يشوبه بعض الغموض والتناقض، الأمر الذي قد يثير العديد من التساؤلات التي ستتشكل من خلال الإشكالية الأساسية، والتي سيتم معالجتها وفق خطة متوازنة).

 -مرحلة وضع الخطة (بعد الفهم الدقيق للنص القانوني، يمكن للباحث وضع مخطط، والتي يشترط فيها أن تكون خادمة ومرتبطة بالإشكالية المطروحة).

ثانيا: مرحلة المناقشة والتعليق(تحليل الخطة)

تقوم هذه المرحلة من تحليل النصوص القانونية على المعلومات والخبرة التي تلقاها الباحث من رحلته العلمية، كما أنها تعتمد أيضا على اتباع بعض الخطوات في ذلك:

-الإلمام بالنص وتحديد الأفكار الأساسية وتمييزها عن العناصر الفرعية أو الثانوية.

-لا يتعلق الأمر بتحليل نص قانوني بتحديد الأفكار وربطها بل يتعلق الأمر بربط هذه العناصر والأفكار بطريقة منطقية للوصول إلى نتيجة معينة.

-الالتزام الباحث طيلة تحليله ومناقشته للنص بالموضوعية والحياد.

-وأخيرا يجب على الباحث أن يبرز رأيه الشخصي عند مناقشته للحلول الواردة في النص.

الخاتمة:

يختم تحليل النص القانوني بلمحة عامة تتضمن الإجابة على الإشكالية(نتائج واقتراحات).